

## تنتائيل

■ عدنان حسين

adnan.h@almadapaper.net

الدولة كلها مخطوفة  
يا دولة الرئيس

بالضبط كما أعلن رئيس الوزراء، وبالغف كما صرح هو، فإن هناك اختطافاً للبرلمان، وأن هناك مخالفات كبيرة داخله وانتهاكات للدستور من قبله، نعم هذا تشخيص سليم من السيد نوري المالكي، لكنه ناقص، فريس الوزراء يفتح هنا واحدة من عينيه ويبقي الثانية مغلقة حتى لا يرى المشهد برمته ومجمله.

نعم بالتأكيد برلماننا العراقي مختلف من حفنة من أعضائه هي التي عيّنت سائر الأعضاء تعييناً على أساس الولاءات الحزبية والطائفية والقومية والعشائرية إذ لم يرع في هذا التعيين حجم التصويت في الانتخابات البرلمانية. لكن الحكومة التي شكلها هذا البرلمان وتمثلت فيها كتله واتلافاته كلها وأسندت رئاستها إلى السيد المالكي في عملية توافيقية بين مختلفي البرلمان، هذه الحكومة هي الأخرى مختلفة من حفنة من أعضائها يظنون وقاعديون.. وهو الذي أصدر الأوامر رئيسها نفسه المهيم على مفاسلها الحيوية وبخاصة الأمنية. وفي الواقع فإن دولتنا كلها مختلفة من هاتين الحفنتين اللتين هما في نهاية المطاف حفنة واحدة من المختلفين والمتصارعين على حصصهم من السلطة والنفوذ والمال.

رئيس الوزراء الذي يعبر البرلمان بأنه مختلف برغم أن ائتلافه (التحالف الوطني) يشكل أكبر كتلة فيه، هو أكثر من وقف ضد المطالبات الشعبية بتصحيح أوضاع العملية السياسية التي يحتل البرلمان والحكومة قلبها ومحورها. ففي العام الماضي عندما تداعى ناشطون سياسيون واجتماعيون ومتفقون، من الشباب خصوصاً، إلى ممارسة حقهم المكفول في الدستور بالتظاهر من أجل إصلاح العملية السياسية ومكافحة الفساد المالي والإداري وتوفير الخدمات العامة والحياة الكريمة للناس، كان رئيس الوزراء هو من خرج إلى الملأ بشحمة ولحمه وبالألوان الزاهية على شاشات التلفزيون ليتهم هؤلاء الوطنيين بأنهم بعثيون وقاعديون.. وهو الذي أصدر الأوامر بحظر التجوال في العاصمة في يوم انطلاق التظاهرات (٢٥ شباط ٢٠١١ ويعد اسبوع من ذلك) .. وهو (رئيس الوزراء) من أصدر الأوامر -بصفته القائد العام للقوات المسلحة ووزير الداخلية ووزير الدفاع ووزير الأمن الوطني بالوكالة - بقمع المتظاهرين السلميين وملاحقة نشاطهم بوحشية لا تقارن إلا بوحشية نظام صدام.

لا يستحق السيد المالكي براءة اختراع عن هذا الاكتشاف(اختطاف البرلمان)، فقد سبقته أعداد غير قليلة من السياسيين والمثقفين والناشطين المدنيين الوطنيين بزمن طويل في الحديث العلني الصريح عن اختطاف البرلمان والحكومة والدولة كلها.. سبقته في المطالبة بإنهاء عملية الاختطاف هذه وبوقف المخالفات والانتهاكات الدستورية والقانونية التي تجري على مدار الساعة داخل البرلمان والحكومة على السواء. وفي الأساس فإن تشكيل هذا البرلمان كان مخالفاً للدستور (المحكمة الاتحادية قضت بمخالفة بعض بنود قانون الانتخابات لأحكام الدستور). وفي الأساس أيضاً فإن تشكيل الحكومة التي يرأسها السيد المالكي كان مخالفاً للدستور، فلم يكن الدستور هو المرجع والسند لتشكيلها في أربيل وإنما قانون التوافق والمراجع الذي سنّته، خلافاً للدستور وتجاوزاً على أحكامه، الحفنة التي اختطفت ولم تزال البرلمان والحكومة والدولة كلها.

الحل يا دولة رئيس الوزراء ليس في فك ارتهاق البرلمان وحده وإنما بتحرير الدولة كلها من حفنة الخاطفين.



احد السجناء.. (أرشيف)

## كتل تستبعد إقرار القوانين الإستراتيجية

## الخالدي لـ(م)؛ قانونا العفو العام والنفط والغاز من أولويات البرلمان

وقد أثار مشروع قانون النفط والغاز الذي قدمته الحكومة للبرلمان، ردود أفعال متباينة، أكثرها حدة موقف التحالف

الكرديستاني ورئاسة إقليم كردستان، في حين توقع نائب رئيس لجنة النفط والطاقة البرلمانية، علي الفياض، أن يحمل المشروع الجديد الذي وافقت عليه الحكومة، مرونة واسعة لاستقبال الشركات الراغبة بتطوير الصناعة النفطية.

يذكر أن العراق الذي يعتبر عضواً مؤسساً في مجموعة أوبك للدولة المنتجة والمصدرة للنفط قد وقع أكثر من ١١ عقداً بمليارات الدولارات مع شركات عالمية كبرى لتطوير حقوله النفطية وخاصة الجنوبية منها، من دون وجود قانون للنفط، وسبق للحكومة أن قدمت المسودة الأولى للقانون في شباط ٢٠٠٧ إلى البرلمان، لكن الخلافات السياسية لاسيما بشأن إقليم المركز بالمحافظات، وعلاقة المركز بإقليم كردستان العراق، حالت دون المصادقة على القانون في البرلمان.

التأكد من عدم خرقها للدستور، نافياً أن يكون ائتلافه قد وافق بشكل مبدئي على إقرارها بالفترة المقبلة.

وتنص المادة الأولى من القانون على أن يعفى عفواً عما وشاملاً عن العراقيين (المدنيين والعسكريين) الموجودين داخل العراق وخارجه المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حصرية أو غيائية واكتسبت درجة البتات أو لم تكتسب.

كما يؤكد القانون انه يتم إخلاء المحكومين والموقوفين المنصوص عليهم في المادة (١) و(٢) من هذا القانون بعد صدور قرار الإفراج من اللجنة المشكلة بموجب أحكام هذا القانون أو لم يكونوا محكومين أو موقوفين عن جرائم لم يقع الصلح فيها أو التنازل مع نوي المجني عليه أو مدانين لأشخاص أو لدولة حتى يسدوا ما بذمتهم من دين دفعة واحدة أو على أقساط أو تقضي مدة حبسهم التنفيذي.

تكوين الدولة".

واستبعد خوشناو اقرار القوانين المهمة في هذه الفترة ، معتبرا ان العراق يسير نحو المربع الاول فيما يخص عدم ثقة السياسيين فيما بينهم، وان هناك نوايا غير سليمة تحمّلها بعض الأطراف وهي تسعى إلى ان تقوم بعملية انقلاب ضد العملية السياسية. من جانبه اعتبر ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي ان الازمة السياسية الحالية لا تؤثر على اقرار القوانين المهمة فحسب، بل ان بناء الدولة بشكل عام قد يتعطل بسبب اختلاق بعض الاطراف للازمات بشكل مستمر.

النائب عن ائتلاف القانون أحمد العباسي أكد للمدى امس ان "العبرة الأساسية في عملية التصحيح ليس في السلطة التشريعية، وعلى جميع مؤسسات الدولة ان تعيد النظر في نهجها".

وأكد العباسي ان "القوانين ذات البعد السياسي لا يمكن ان تشرع إلا بعد ان يتم

التصويت عليها قانونا النفط والغاز والعفو العام.

وأكد الخالدي أن "التصويت على هذين القانونين في البرلمان سيتم قريباً"، لافتاً إلى أن "البرلمان سيكشف دوره التشريعي والرقابي على السلطة التنفيذية والهيئات المستقلة خلال الفترة المقبلة".

مقرر مجلس النواب لم يتناش موضوع التوافق فقال ان تلك القوانين على الرغم من ان اللجان المختصة قد توصلت الى صياغاتها النهائية، لكن التحالف الوطني ستكون له كلمة أيضاً مع إدراج تلك القوانين على جدول الأعمال.

بالقابل أكد عضو التحالف الكرديستاني روز مهدي خوشناو ان "مصير هذه القوانين مرتبط بتركيبة الوضع السياسي الحالي الذي وصفه بـ "المعد".

وأوضح خوشناو في تصريح للمدى ان "العملية السياسية في هذه المرحلة بأمن الحاجة الى مبدأ التوافق الذي هو أساس

□ بغداد / اياد التميمي

بعد أن عقد مجلس النواب العراقي جلسيتين، يومي السبت ٢٣ حزيران ، والاثنين ٢٥ حزيران، أدرجت على جدول أعماله، قوانين وصفها بعض النواب بغير المهمة، إذ غابت عنه القوانين ذات الطابع الاستراتيجي المرحلة من الدورة السابقة كقانون النفط والغاز وقانون الأحزاب.

نواب من مختلف الكتل أكدوا ان الأزمة السياسية تقف وراء تعطيل القوانين المهمة، بل ان منهم من قال جارماً ان قوانين مهمة مرتبطة بشكل مباشر بالأزمة السياسية الحالية وان إقرارها لن يكون إلا بعد انتهاء هذه الأزمة، كونها تحتاج الى توافق بين الكتل الرئيسية.

مقرر مجلس النواب محمد الخالدي أعلن، أمس الثلاثاء، أن أطراف أربيل والنجف اتفقت على تمرير القوانين المهمة قريباً في الكتل الرئيسية.

مقرر مجلس النواب محمد الخالدي أعلن، أمس الثلاثاء، أن أطراف أربيل والنجف اتفقت على تمرير القوانين المهمة قريباً في الكتل الرئيسية. مؤكداً أن أبرز القوانين التي سيتم

## وفد عسكري إيراني في بغداد الأسبوع المقبل لبحث إبرام اتفاقية أمنية

الشعبية السورية لاقامة نظام ديمقراطي ، واناقد السوريين من محتهم . وكان اقليم كردستان قد اعلن دعمه لتطلعات الشعب السوري ، وتأييده اي موقف حكومي ايجابي يحقق ارادة السوريين.

وفيما زار العراق مؤخرًا ثلاثة وزراء خارجية من دول الاتحاد الأوربي لبحث الملف السوري اكدت بغداد رفضها استخدام التدخل العسكري وابدت استعدادها للقيام بدور الوساطة، لحل القضية السورية بالخيارات السلمية .

اية غارات جوية على سوريا ، في حال حصل اتفاق دولي على اعتماد الخيار العسكري .

في غضون ذلك طالب التحالف الكرديستاني احد الاطراف الرئيسية المشاركة في الحكومة الحالية بموقف رسمي داعم للشعب السوري في تأييد تطلعاته لتحقيق الديمقراطية وقال النائب عن التحالف محسن السعدون لـ "المدى" : " يجب ان يكون موقف الحكومة العراقية داعماً للشعب السوري ، لانه اصبح ضحية ، وعلينا جميعاً كأعضاء في مجلس النواب وقوى سياسية ان نقف مع ال ارادة

امنية بين البلدين "

وفيما لم يكشف المصدر عن طبيعة الصواريخ الايرانية وانواعها ، رجح الخبير العسكري محمد الخضري ان تكون ضمن منظومة لتعزيز الدفاعات الجوية العراقية. وبحسب مراقبين فان إبرام اتفاق امني بين بغداد وطهران سيثير اعتراض الولايات المتحدة الاميركية ودول اخرى اعلنت دعمها لارادة الشعب السوري في اسقاط نظام بشار الاسد ، مرجحين امكانية استخدام الصواريخ الايرانية المنطلقة من الاراضي العراقية ضد

□ بغداد: مرتضى فاضل

علمت "المدى" من مصدر في وزارة الدفاع بان وفدا عسكريا ايرانيا سيصل الى العاصمة بغداد في غضون الايام القليلة المقبلة لإبرام اتفاق امني بين البلدين. وقال المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه لـ "المدى" : "الوفد سيبحث مع كبار المسؤولين في بغداد تزويد العراق بصواريخ إيرانية والخبراء لانشرف على عمليات نصبها، وتدريب الكوادر العراقية عليها في اطار التوافق

## حقوق الإنسان النيابية: ٤٠٪ من العراقيين

## يشربون مياهها غير صالحة

المؤسسات والدوائر المرتبطة بها الى اعادة النظر في خططها الاستراتيجية ورؤاها المستقبلية والعمل على وجود حلول آنية ومستقبلية للعمل على اىصال الماء الصالح للشرب الى المواطنين على اعتبار انه حق من حقوقهم وينبغي على الدولة بجميع مؤسساتها توفيره للمواطنين". وتابعت نحن نرى ان "هناك مشاريع كبيرة لإيصال الماء الصالح للشرب ولكن ٦٠٪ فقط من المواطنين يصلهم الماء الصالح للشرب يعني ان ٤٠٪ من ابناء الشعب العراقي يستخدمون مياهها غير صالحة للشرب ما يؤدي الى حصول امراض وأوبئة". وأشارت النائبة عن القائمة العراقية الى ان "ما يحصل الآن هو نتيجة وجود فساد إداري ومالي في معظم مؤسسات الدولة، مؤكدة ان "لم يتم القضاء على هذا الفساد لن تكون هناك مشاريع تخدم المواطن العراقي حسب تعبيرها.

وتؤكد إحصائيات غير رسمية وتقارير صحفية على أن الفساد المالي والإداري قد تسبب بهدر ملايين الدولارات من المال العام في العراق في وقت تستمر فيه الدعوات المطالبة بمحاربة الفساد والمفسدين.

□ بغداد/ المدى

قالت عضو لجنة حقوق الإنسان النيابية النائبة عن القائمة العراقية وصال سليم ان "موضوع مشاريع المياه غير الصالحة للشرب سيرطب في جدول أعمال اللجنة المناقشته في البرلمان". وأضافت سليم في تصريح لوكالة "اين" امس الثلاثاء ان "اللجنة بصدد مناقشة موضوع الفساد الإداري والمالي في مشاريع المياه الصالحة للشرب خلال جلسة مجلس النواب"، مشيرة الى ان "دور لجنة حقوق الإنسان النيابية هو تسليط الضوء على المشاكل التي يعاني منها المواطن ومسألة ومراقبة المعنيين بذلك خصوصا وان هناك الكثير من مشاريع المياه الكبيرة لمعرفة الاموال التي صرفت على تلك المشاريع دون توفير المياه الى المواطنين". واوضحت ان "ماصرح به وزير الموارد المائية السابق اعتراف من الحكومتين السابقة والحالية بان الماء الصالح للشرب لايتوفر لجميع ابناء الشعب العراقي وهو حق من حقوقه، مبيئة ان "الماء الصالح للشرب حق تنتمع به جميع شعوب العالم على حد قولها". ودعت سليم وزارة الموارد المائية وجميع

منطقة المجموعة الثقافية شمال الموصل انفجرت، صباح اليوم، مما أسفر عن إصابة مدني صادم مروره لحظة وقوع الانفجار". وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة أمنية طوقت المكان، ونقلت المصاب إلى المستشفى، فيما فتحت تحقيقات لمعرفة ملابسات الحادث والجهة التي تقف وراءه". وشهدت نيوى، الثلاثاء، مقتل مدني بانفجار عبوة لاصقة بسيارته لدى مروره في منطقة الدركزلية شرق الموصل.

يذكر ان مدينة الموصل، من المناطق الساخنة أمنياً، حيث تشهد مناطق مختلفة من المحافظة عمليات مسلحة ضد القوات الأمنية والمدنيين على حد سواء.

مفخخة مسيطر عليها بعد اشتباكها مع مسلحين كانوا بالقرب منها. وقال المصدر إن عبوة ناسفة كانت موضوعة بالقرب من تكية للشبك الشيعة في منطقة النعمانية شرقي الموصل انفجرت صباح اليوم مما أسفر عن إصابة ثلاثة مدنيين". وأضاف المصدر أن "أحد هؤلاء المصابين توفي متأثراً بجراحه بعد أن نقلتهم القوات الامنية المتواجدة في مكان الحادث الى اقرب مستشفى في المنطقة". وعلى صعيد ذي صلة قال المصدر إن "قوة من الجيش العراقي الفرقة الثانية فجرت سيارة مفخخة مسيطر عليها في منطقة الزهور شرقي الموصل بعد ان اشتبكت مع ثلاثة مسلحين كانوا على مقربة من السيارة المفخخة

□ نيوى /المدى

أوضح، أن "قيادة عمليات نيوى نشرت ضباطا وعناصر أمنية وعسكرية في الحدود السورية العراقية وضاعفت الأعداد المتمركزة في المنطقة، لحماية الحدود ومنع المتسللين السوريين الى محافظة نيوى". وكانت قيادة الفرقة الثالثة من الجيش العراقي المشرف على حماية مناطق غرب الموصل قد اعتقلت أمس الاثنين ٢٣ مطلوباً، من بينهم تسعة من السوريين دخلوا العراق بوثائق مزورة وهم الآن رهن التحقيق.

الى ذلك نكر مصدر أمني، الثلاثاء، أن مدنيا قتل وأصيب اثنان آخران بجروح في انفجار استهدف تكية للشبك شرقي الموصل، فيما فجرت قوة من الجيش العراقي سيارة

## دولة القانون" ينفي تبنيه إبعاد النجيفي من منصبه

□ بغداد/ غسان عادل

ترجع ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي عن موقفه بإبعاد رئيس البرلمان اسامة النجيفي من منصبه نافيا تبنيه رسميا هذا الخيار .

وفيما أعلن النائب عن ائتلاف المالكي كمال الساعدي تقديم طلب موقع من قبل ٢٧ نائبا لرئاسة

البرلمان لعقد جلسة استجواب النجيفي، تمهيدا لإبعاده عن منصبه، أكد النائب عن دولة القانون عباس البياتي لـ "المدى" : "دولة القانون لا يتبنى رسميا سحب الثقة عن النجيفي، ولكن بعض اعضائه وقعوا على الطلب ، وموقفنا الرسمي ليس مع هذا الخيار ، وفي حال وجود اشتكالات مع رئاسة المجلس فينبغي معالجتها بعقد اجتماع بين

نوري المالكي ، ولكنه تراجع عن موقفه بعد الاجتماع الاخير الذي قرر فيه تشكيل لجنة لاجراء اصلاحات سياسية ، وتشريع القوانين المعطلة .

واشار النائب البياتي الى تراجع خيار سحب الثقة عن المالكي بعد ان وجهنا دعوة صريحة لعقد اجتماع لتسوية الخلاف بين الاطراف المشاركة في الحكومة ، وقدم التحالف الوطني ورقة اصلاح

AL - MADA  
General Political Daily  
Issued by : Al - Mada  
Establishment for Mass  
Media, culture & Art

المدير الفني  
خالد خضير

سكرتير التحرير الفني  
ماجد الماجدي

مدير التحرير  
علي حسين

نائب رئيس التحرير  
عدنان حسين

المدير العام  
غادة العاملي

رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير  
فخري كريم

بغداد، شارع أبو نواس  
- محلة ١٠٢ - زقاق ١٣  
بناية ١٤١

هاتف: ٠٧١٨٨٥٩ ، ٠٧١٧٧٩٥٠

كردستان، أربيل، شارع برايتي  
دمشق، شارع كرجية حداد  
ص.ب: ٨٢٢٧٠ أو ٧٣٦٦

هاتف: ٢٢٢٢٧٥٠ - ٢٢٢٢٧٦٦

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع  
مكاتينا: بغداد/ كردستان/  
دمشق/ بيروت/ القاهرة/  
قبرص

فاكس: ٢٢٢٢٢٨٩